ومع وجوب تعديل هذه الارقام بالنظر الى ارتفاع الاسعار ، فان تلك الاحصائية تشير الى متوسط الاستيراد خلال سنوات الحرب كان يعادل خمسين في المائة من استيراد عام ١٩٣٩ . وقد استلزم الامر اضافة استثمارات جديدة الى قطاع الصناعة اليهودية في سبيل خلق فرص عمل جديدة لهؤلاء الذين كانوا يعملون في نطاق المجهود الحربي سواء في الصناعات القائمة او في مجالات صناعية جديدة . وقد أجرت أجهزة الوكالة اليهودية مسحا شاملا للمشروعات الصناعية واحتمالات التمرد خلال الفترة اللاحقة لسنوات الحرب العالمية الثانية ، انعكست نتائجه في الارقام التالية : ــ

النوع	الاستثمارات في بناء المصانع والتجهيزات بالجنيه الفلسطيني	عدد العمال الاضافيين
النسيج	٣,٢٠٠,٠٠٠	٣,٧٠٠
المواد الغذائية	٣,٠٠٠,٠٠٠	٧٠٠
البناء	٣,٦٠٠,٠٠٠	١,١٠٠
الاستهلاك الكهربائي والمعدني	٧٥٠,٠٠٠	٨٠٠
الكيماويات	٦٨٠,٠٠٠	١٢٠
الصناعات الخشبية	١٥٩,٠٠٠	٢٦٠
صناعات متنوعة	٦٧٠,٠٠٠	٦٦٠
الاجمالي	١٠,٠٩٥,٠٠٠	٧,٣٤٠

وقد حدد المسح الشامل ايضا اجمالي ثمن الارض الممكن اضافتها للرقعة الزراعية اليهودية والاستثمار في الزراعة (الارض والبناء والتجهيزات باستثناء راس المال اللازم للتوسع) بعشرة ملايين وثلاثمائة الف جنيه فلسطيني[٥٢] .

وهكذا كانت الوكالة اليهودية تعمل على تثبيت قاعدة نظرية اقتصادية مفادها ان الصناعة اليهودية في فلسطين لا يجب ان ينظر اليها باعتبارها كائنا نما مع نشوب الحرب ، يزول بزوالها ، وانما بناء نشأ وتحققت له خاصية الاستمرار قبل الحرب وليس ثمة من سبيل الى افتراض توقفه بعد انتهائها . وعلى ذلك كان على الوكالة ان تحدث تحولا تقنيا في الصناعة اليهودية في فلسطين ينقلها من حالة الحرب الى حالة السلام دون خلل . حقيقة ان متطلبات ظروف الحرب في قطاع الصناعة اليهودية تزايدت الى ثمانية ملايين من الجنيهات الفلسطينية خلال الفترة ما بين يناير ١٩٤٤ ــ مايو ١٩٤٥ وهي زيادة كان حريا ان يحسب حسابها لو وضعت الحرب او زارها وزالت ظروفها وحدثت ردة صناعية من جراء الانتقال من حالة الحرب الى حالة السلام الدائم . غير ان الوكالة اجتازت الاختبار دون ان تحدث بطالة كان من الممكن ان تشكل خطورة على المجتمع اليهودي في فلسطين . بل ان عدد ايام العمل بالنسبة للعمال الذكور العاملين في الصناعة اليهودية والفترة الاخيرة من الحرب تناقصت تناقصا ضئيلا نسبيا